الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.9

Distr.: General

5 March 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

للجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي . . . . . (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

مناقشة جماعية لحالة الاقتصاد العالمي

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

مناقشة جماعية لحالة الاقتصاد العالمي

١ - السيد كريغيل (جامعة جون هوبكنز، إيطاليا): **قال إن هناك احتمالا تتزايد ضخامته في إمكان حدوث انكماش عالمي يشابه التدهور الذي حدث في فترة الثلاثينيات. ولقد تنبأت اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي انعقدت في العام الماضي في هونغ كونغ بأن الأزمة المالية الآسيوية لن تكون لها سوى آثار تافهة على أداء الاقتصادات التي تتعرض للأزمة وبأن آثارها ستكون ضئيلة للغاية، إن حدثت، على الاقتصاد العالمي. وقد شددت تلك الاجتماعات على الفوائد الإيجابية التي قد تجنيها الاقتصادات المتقدمة النمو نتيجة للأزمة من حيث انخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض أسعار الفائدة.**

٢ - واستطرد قائلا إنه قد غدا من الواضح الآن أن تلك التحليلات لم تأخذ في الاعتبار تزايد أهمية التجارة الإقليمية في آسيا. ولقد عمل انهيار النظام المالي وانهيار استقرار أسعار الصرف في تلك المنطقة على توقف الجوانب الأقاليمية وبالتالي جعل من الصعوبة بمكان على تلك البلدان إجراء عمليات التكيف المعتادة عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات. وفي الحالات التي تم فيها الاضطلاع بعمليات التكيف المذكورة أدى تخفيض مستويات الإنتاج إلى وضع يكافئ، من حيث الخسائر في الإيرادات الحقيقية والخسائر في الثروة، الوضع الذي عانت منه البلدان المتقدمة النمو في فترة الثلاثينيات. وقد نجمت عن ذلك الأثر بالذات عدوى نشرت الأزمة المالية القائمة في آسيا إلى بلدان نامية أخرى.

٣ - وأوضح أن عددا كبيرا من البلدان يعتمد على حصائل صادرات السلع الأساسية كمصدر للإيرادات المالية. مثال ذلك أن أحد الأسباب الرئيسية للصعاب المالية التي يواجهها الاتحاد الروسي هو الهبوط الشديد في أسعار السلع الأساسية. وبعد أن كان الميزان التجاري لذلك البلد يحقق فائضا في عام ١٩٩٧ فقد أصبح يعاني من العجز في عام ١٩٩٨ - وهو انتكاس تبلغ قيمته نحو ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة. وقد جعل ذلك الانتكاس الضخم في حصائل النقد الأجنبي من الصعوبة بمكان على أي بلد المحافظة على استقرار أسعار الصرف. وما ذلك إلا مثال واحد على الأثر المباشر الناجم عن الأزمة الآسيوية. كما تأثرت على نحو مماثل بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية، منها فنزويلا والمكسيك، تعتمد على مبيعات السلع الأساسية للحصول على الإيرادات الضريبية. كذلك كان لهبوط أسعار السلع الأساسية أثر سلبي على مجموع الإنفاق في كل الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى وفي أمريكا اللاتينية.

٤ - وذكر أن الجانب الآخر لرد الفعل إزاء هبوط أسعار السلع الأساسية هو أن المستثمرين الدوليين أصبحوا ينحون إلى زيادة تقدير درجة المخاطرة في تقديم القروض للبلدان النامية بل والانسحاب تماما من تلك البلدان. وعمد معظم البلدان النامية، سعيا منه إلى الحد من تدفق الأموال إلى الخارج، إلى زيادة أسعار الفائدة زيادة ضخمة وترتب على ذلك أثر عكسي لحق بقدرة اقتصاداتها على تحقيق الاستقرار. والواقع أن إلقاء نظرة فاحصة على هيكل العجوزات التي تعرضت لها أكثرية تلك البلدان يدل على أن العجز الذي حدث في البداية كان قريبا جدا من حالة التوازن. وكان العنصر الأكبر للعجز المالي مكونا من مدفوعات فوائد مستحقة على الديون المعلقة السداد. وعندما تم الالتجاء إلى زيادة أسعار الفائدة من أجل الحد من تدفق الأموال إلى الخارج كان مؤدى

ذلك هو أن تكاليف التمويل، وعبء الفوائد المستحقة على الديون، والعجز المالي, أصبحت تتزايد في الآن ذاته. غير أن ما نجم عن ذلك من تخفيض الإنفاق ترتب منه أثر سلبي آخر على النمو. وفي الوقت نفسه, أدت الزيادة في أسعار الفائدة إلى إبطاء النشاط الاستثماري في القطاع الخاص المحلي. ولسوء الحظ أصبحت شكوك المستثمرين الأجانب تتزايد حول قدرة البلدان على دفع قيمة أسعار الفائدة المرتفعة تلك. ولذلك فإن الزيادة في أسعار الفائدة كانت ببساطة بمثابة نذير بازدياد المخاطرة في تقديم القروض لتلك البلدان بل أنها لم تحقق المراد في حالات عديدة وأدت إلى تدفق أموال كثيرة إلى الخارج.

٥ - وقال إن الانخفاض في أسعار السلع الأساسية والتحول الذي حدث في معدلات التبادل التجاري مارسا ضغوطا هبوطية على الطلب في العالم النامي برمته كان من شأنها أن تفضي إلى انخفاض الإيرادات الحقيقية وانخفاض الطلب على صادرات البلدان النامية التي تعتمد على زيادة صادراتها لتحقيق النمو. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي واليابان سيتأثران سلبيا بالتغيرات الحاصلة في العالم النامي. ومن غير المحتمل أن يتوفر لدى حكومة الولايات المتحدة القدرة أو الاستعداد لأن تسمح لاقتصادها بأن يكون المحرك الوحيد للنمو العالمي.

٦ - **السيد أوكونيل** (مدير مركز الاقتصاد الدولي، الأرجنتين): قال إن بلدان أمريكا اللاتينية بدت في عام ١٩٩٧ وكأنها تسلك سبيلا شديد النشاط للنمو. فقد زاد ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تربو على ٥ في المائة وانخفض فيها معدل التضخم إلى أدني مستوى له في خمسين عاما وكانت نسبة كبيرة من الأموال التي ازداد تدفقها إلى المنطقة تتكون من استثمار مباشر أجنبي. ولذلك فقد كانت صورة البيئة الاقتصادية وردية للغاية. غير أن الزمن تغير منذ أن بدأت الأزمة الآسيوية تنشب أظفارها. وقد اختلف أثر تلك الأزمة على أمريكا اللاتينية باختلاف الروابط التجارية لفرادى البلدان. فلقد تعرضت بلدان، مثل إكوادور وبيرو وشيلي، تمارس التبادل التجاري مع جنوب - شرق آسيا على نطاق شديد الاتساع، لأوخم الآثار من جراء الهبوط في أسعار السلع الأساسية. وفي أوائل عام ١٩٩٨ بدأت الحالة تبدو وكأنها في سبيلها إلى الاستقرار؛ غير أنه غدا من الواضح، بعد تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٨، أن الحالة لن تستقر. فقد ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعا شديدا، واعترى الهبوط البالغ أسعار السلع الأساسية لبلدان أمريكا اللاتينية، وجفت ينابيع الاستثمار الأجنبي. وكان من نتيجة ذلك أن الميزان التجاري للمنطقة بأسرها تدهور بشدة وبلغ متوسط الحسابات الجارية نسبة تربو على ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونقحت تنبؤات النمو بتخفيضها من نسبة تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة إلى ٢ في المائة. والواقع أن التنبؤات المتفائلة أشارت إلى أن النمو في عام ١٩٩٩ سيكون صفريا على أحسن الفروض.

٧ - واستطرد قائلا إن مؤدى التنقيح بالتخفيض هو أن العالم أصبح أكثر وعيا بجسامة الأزمة. وبلدان أمريكا اللاتينية تعتبر أن الأزمة الراهنة تكرار لظاهرة مألوفة لديها تماما. وهي تشعر بالتعاطف مع تلك المنطقة لأن أزمتها، كأزمة بلدان أمريكا اللاتينية، أخذت تنشب دون أن يتنبه إليها أحد لفترة طويلة جدا. وقد تحولت بلدان أمريكا اللاتينية في فترة الثمانينيات إلى بلدان مصدرة للمال وضاع عليها عقد بأكمله. والواقع أنه بعد مرور أكثر من عقد على تلك الفترة فإن آثار تلك الأزمة لا تزال محسوسة. فنتيجة للزيادات الضخمة التي طرأت على أسعار الفائدة، أصبحت بلدان أمريكا اللاتينية تجد من الصعوبة بمكان أن تخدم ديونها الخارجية. وكان من نتيجة ذلك توقف الإقراض، وهو وضع يماثل الوضع القائم اليوم في جنوب - شرق آسيا.

٨ - وأشار إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية قررت أن تختار نموذجا جديدا للتنمية يقوم على التحويل إلى القطاع الخاص وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وانفتاح الاقتصاد. وقد تم الاضطلاع بتلك الإصلاحات في فترة التسعينيات حين بدأت الأموال تتدفق مرة أخرى إلى أمريكا اللاتينية. وقد عمل تدفق تلك الأموال على المبالغة في تقدير قيمة أسعار الصرف وإلى زيادة تكاليف خدمة الديون الأجنبية وارتفاع شديد في النمو مشفوعا بعجوزات في الحسابات الجارية, مما أوهن كثيرا قدرة بلدان أمريكا اللاتينية على مواصلة المسيرة إذا تعرضت لأي توقف في تدفق الأموال إليها. أما الأزمة التي تعرضت لها المكسيك في عام ١٩٩٥ فهي شديدة الاختلاف عن الحالة القائمة حاليا: فلقد انتعش ذلك البلد بسرعة كبيرة بفضل الدعم المالي البالغ الضخامة الذي تلقته من الولايات المتحدة الأمريكية.

٩ - وخلص من ذلك إلى أن الدرس الأساسي الذي يستفاد من الأزمة المكسيكية هو أن الدعم المالي البالغ الضخامة مطلوب من الاقتصادات الكبيرة المتقدمة النمو. وفي حالة جنوب - شرق آسيا، يتعين على اليابان أن تشجع المزيد من النمو الفعال. كما يحتاج الأمر من البلدان المتقدمة النمو أن تخفض أسعارها للفائدة، وأن تحسن التحكم في الطلب وتقبل بعض القيود على المدفوعات والتبادل التجاري. وينبغي أيضا السماح للبلدان بالالتجاء إلى منظمة التجارة العالمية التماسا للعون في إصلاح ميزان المدفوعات. وعلاوة على ذلك قد يتطلب الأمر فرض بعض القيود على التبادل التجاري والضوابط لأسعار الصرف من أجل تنظيم أوضاع الديون. وقد يتعين إعادة تنظيم مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي لكي يشمل التعويض عن توقف الإقراض والانهيار الذي يعتري تدفق الأموال. ونظرا للأخطار الأدبية التي تنطوي عليها مثل تلك الحالة، ربما يحتاج الأمر إلى حدوث تغير في مواقف صندوق النقد الدولي والجهات الخاصة المقدمة للديون. وفي هذا الشأن ينبغي النظر في وضع آليات تتيح لصندوق النقد الدولي أن يقدم الدعم للبلدان دون إجبارها على الوفاء الفوري بتكاليف خدمة الديون.

١٠ - **السيد إسلام** (رئيس مجموعة بي آر إن): قال إن الحالة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٩٩ ربما ستكون شديدة الشبه بمثيلتها في عام ١٩٢٩. ففي رأيه أن العالم على وشك أن يشهد وقوع أزمة وانكماش اقتصاديين سيشتعل فتيليهما ليس بفعل المشاكل القائمة حاليا في آسيا والاتحاد الروسي بل بفعل أزمة سيتعرض لها اقتصاد الولايات المتحـــدة منبعها عوامل محلية محض. وانخفاض الصادرات الذي تعاني منه الولايات المتحدة الآن نتيجة للأزمة الآسيوية انخفاض بالـــغ الضآلة بالمقارنة بالناتـــج المحلي الإجمالـــي للولايات المتحدة، وهو يعبر في المقام الأول عن نمط الاستهلاك والاستثمار على الصعيد المحلي. ففي النصف الأول من عام ١٩٩٨، نما الاستهلاك في الولايات المتحدة بمعدل سنوي متوسطه ٦ في المائة، في حين لم تتجاوز الزيادة في الدخل الحقيقي رهن التصرف نسبة ٣,٥ في المائة. وقد جبرت الفجوة بين الاثنين بحدوث انخفاض مذهل في المدخرات الشخصية التي هبطت إلى أدني معدل معروف لها، حيث تبلغ نسبة لا تتجاوز ٠,٥ في المائة من مجموع الدخل الشخصي. غير أن ذلك النمط القائم على الإفراط في الإنفاق وزيادة الاقتراض أخذ يتغير بالفعل، ومن المحتمل أن الاستهلاك، الذي يمثل المحرك الأول للنمو، سوف يهبط بسرعة فيما تبقى من عام ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩.

١١ - وأضاف قائلا إن الاستثمار ازدهر أيضا في الولايات المتحدة في النصف الأول من عام ١٩٩٨. غير أن عددا من العوامل، منها انخفاض أرباح القطاعات غير المالية منذ أواخر عام ١٩٩٧، وزيادة تكاليف رأس المال، وخلق طاقة زائدة، وكآبة آفاق الطلب والإنتاج في المستقبل، والنمو السلبي في الصادرات، يعمل على إبطاء الاستثمار. ويضاف إلى ذلك أن الأثر النفساني السلبي الناجم عن الاضطرابات المالية في بقية أجزاء العالم ازدادت حدته من جراء "الطفرة الرعناء" - على حد تعبير رئيس مجلس إدارة مصرف الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة - التي سادت سوق الأوراق المالية في النصف الأول من العام. وتشير الاحتمالات إلى أن الولايات المتحدة ستتبع النمط الذي تكلم عنه بول فولكر في الآونة الأخيرة فيما يتصل بالحالة في تايلند حيث يؤدى النجاح إلى الإفراط في الثقة، ويتغلب الجشع على الحصافة, وتعمل التطورات غير المتوقعة التي تقع محليا وفي الخارج على إثارة الشكوك، وينشر الخوف عدواه، ولو اتسع نطاق الإفراط فإن الأزمة المالية ستتحول إلى أزمة اقتصادية.

١٢ - وذكر أن عددا من العوامل يحمله على الاعتقاد بأن اقتصاد الولايات المتحدة سيعتريه البطء وسيعاني من عدم الاستقرار المالي وانهيار السوق، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث انكماش عالمي. وأول عامل يساهم في ذلك هو التوسع الذي يشهده اقتصاد الولايات المتحدة منذ سبع سنوات؛ وإذا استدام الازدهار الاقتصادي فترة أطول ازداد حدوث الإفراط في النظام. وثاني العوامل هو أنه نظرا لطابع العولمة الذي تتسم به اقتصادات العالم، فإن أي هبوط يطرأ على اقتصاد الولايات المتحدة أو أسواقها المالية أو نظامها المصرفي سيكون له تأثيره القوي على بقية العالم ويمكن أن تنتج عنه حلقة مفرغة تعزز فيها الاقتصادات انحدار الواحد منها بعد الآخر. وثالث العوامل هو أن الحالة الراهنة تمثل أول حالة انكماش تحدث في بيئة لا تضخمية؛ ولذلك سيتطلب الأمر عمل تحليل لاقتصاديات اللا تضخم. وأخيرا، فإن المشاكل السياسية الداخلية التي يواجهها رئيس الولايات المتحدة أفضت إلى عدم ممارسة أكبر قوة اقتصادية للزعامة السياسية، وهو ما يذكر أيضا بالحالة في عام ١٩٢٩.

١٣ - **السيد فيربيك** (هولندا): قال إن السيد إسلام لم يورد أية إشارة تذكر للأسباب المحتملة للقلاقل في اقتصاد الولايات المتحدة. وتساءل إن كانت العمليات التي وصفها السيد إسلام قد نجمت عن الحالة العالمية، أم أنها بالأحرى تمثل عمليات تتحرك بقوتها الذاتية داخل الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالمقارنة التي أجراها السيد كريغيل بين الحالة الراهنة والحالة في فترة الثلاثينيات، قال إن بعض أوجه التماثل في الديناميات العامة قد تقابلها تغيرات في الوزن النسبي للعوامل الفردية. مثال ذلك أن أهمية بعض السلع الأساسية كعنصر من عناصر الناتج المحلي الإجمالي قد قلت، بينما ازدادت أهمية الخدمات.

١٤ - **السيد وايات** (الجماعة الأوروبية): قال إن المهم تجنب الـعجب والإفراط في التفاؤل. ففي العشرينيات والثلاثينيات كان الاتجاه العام هو فرض القيود على التجارة مما أثر سلبيا على الحالة الاقتصادية العالمية. وعلى العكس من ذلك فإن النظام التجاري العالمي المفتوح القائم حاليا صامد حتى في مواجهة الصعاب المالية وستكون له فائدته في خاتمة المطاف في معالجة المشاكل الحالية. وفيما يتعلق بالأسواق المالية في الولايات المتحدة، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن المستوى الحالي لأسعار الأوراق المالية ليس هابطا على الإطلاق؛ بل أن أسعار الأوراق المالية أعلى مما كانت عليه وقت أن قال رئيس مجلس إدارة مصرف الاحتياطي الاتحادي في الولايات

المتحدة إنها تنم عن "طفرة رعناء". وعلاوة على ذلك هناك وعي عام بما سينشأ من أخطار وصعاب، والجهود جارية للوقوف على ردود الفعل السليمة في مجال السياسة. مثال ذلك أن بعض البلدان بدأ بالفعل في تخفيض أسعار الفائدة. وفيما يتعلق بشرق آسيا، فإن اليابان تقوم بمعالجة ما تواجهه من صعاب، وبدأت بوادر الانتعاش تبدو في بلدان مثل تايلند، التي ارتفعت الأسعار ارتفاعا شديدا في سوقها للأوراق المالية في الأيام القليلة الماضية. وذكر أنه يوافق السيد كريغيل في أن آثار التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع الأساسية لها أهميتها، لكنه أشار إلى أن تلك الآثار شديدة التعقيد؛ مثال ذلك أن العديد من الأفراد في البلدان النامية ربما تتاح لهم فرص الكسب من انخفاض أسعار السلع الأساسية، بينما قد يتعرض أفراد غيرهم في البلدان المتقدمة النمو للخسارة.

١٥ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن ظاهر الأمر يشير إلى أن الوفود تتساءل إن كان الاقتصاد العالمي يمر حقا بحالة تماثل حالته في الفترة السابقة لعام ١٩٢٩، نظرا لثلاثة عوامل هي: الانخفاض الشديد لأهمية السلع الأساسية, بالنسبة للدخل الوطني وفي الديناميات بين البلدان؛ واستمرار تقبل قيام أنظمة تجارية منفتحة في معظم الأسواق الرئيسية؛ وتوافر هيكل مؤسسي يسهل الاستجابات متعددة الأطراف.

١٦ - **السيد كريغيل**: قال إن الميزانيات المالية لبلدان كثيرة تعتمد بصورة حاسمة على السلع الأساسية. مثال ذلك أن اقتصاد الاتحاد الروسي، الذي كان يعتمد ذات يوم اعتمادا شديدا على الاتجار بالبضائع المصنعة، يقوم حاليا على السلع الأساسية الأولية. وقد عمل انخفاض أسعار السلع الأساسية على تحول ميزان مدفوعات ذلك البلد من الإيجاب إلى السلب. يضاف إلى ذلك أن قيام البلد بتخفيض الدخل الخاضع للضريبة لمصدري السلع الأساسية الأولية، الذين كان من اليسير للغاية تحصيل الضرائب منهم، قد أدى إلى تخفيض الإيرادات المالية. وفي مواجهة ذلك يحاول المصرف المركزي للاتحاد الروسي تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف لاجتذاب الأموال من الخارج. ولما انخفضت أسعار السلع الأساسية للبلد ازداد اعتماده على ورود الأموال الأجنبية مما أفضى إلى حالة من الضعف المفرط. وعندما أدرك المقرضون الأجانب أن انخفاض أسعار السلع الأساسية يمارس تأثيرا سلبيا على قدرة البلد على تسديد ديونه، عمدوا إلى رفع رسوم الخطر على ما يقدمونه من قروض للاتحاد الروسي. وقد أدى ما نجم عن ذلك من انخفاض في تدفق الأموال على البلد إلى الضغط على أسعار الصرف، وإلى تخفيض الاحتياطيات، وبلغ ذروته في شكل أزمة. وليس الاتحاد الروسي هو البلد الوحيد الذي تتحدد فيه الميزانيات المالية إلى حد كبير بأسعار السلع الأساسية. فموقف المكسيك وشيلي يماثل ذلك فيما يتعلق بأسعار البترول والنحاس، على الترتيب. بل أن الحالة أكثر حدة في البلدان النامية التي دخلت في اتفاقات للقروض أو أخذت تسير على سياسات محلية لتحقيق الاستقرار تتطلب منها ضبط الميزانيات المالية، حيث أدى الانخفاض في أسعار السلع الأساسية إلى عجزها عن الوفاء بذلك الالتزام دون تخفيض الإنفاق الحكومي، مما عمل على تخفيض الطلب المحلي وعلى تفاقم أثر ذلك الانخفاض في الأسعار.

١٧ - وفيما يتعلق بالنظام التجاري المفتوح القائم حاليا، أشار إلى أن البلدان ربما تلتجئ في ظل الظروف الراهنة إلى زيادة جهودها للتحكم في التجارة عن طريق وسائل متاحة داخل منظمة التجارة العالمية وخارجها على السواء، حيث يتعين على البلدان التي تمر بأزمة أن تقيم توازنا بين التزامها بالتجارة الحرة والتزامها بتنمية

دخول مواطنيها. وعلاوة على ذلك، فإن انفتاح التجارة في سياق من اللا تضخم في جميع أنحاء العالم لا يمكن أن تكون له فائدة تذكر في دعم الطلب والعمالة على الصعيد العالمي. ووافق على أن من المهم الاستفادة من المؤسسات متعددة الأطراف، لأن الدينامية الحالية للاقتصاد العالمي لن تؤدي، في حد ذاتها، إلى تحقيق العودة إلى الأحوال التي كانت سائدة منذ بضع سنوات.

١٨ - **السيدة ليندي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها لا يعاني من الانكماش. وأضافت أنها قلقة من اقتراح السيد أوكونيل الداعي إلى تعديل مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي لكي يشمل التعويض عن توقف الإقراض التجاري. وفيما يتعلق بتعليق السيد إسلام الذي قال فيه إن الانكماش مصحوبا باللا تضخم أصبح إمكانية واردة, قالت إن آثار الانكماش مصحوبة بالتضخم ستكون أسوأ منها في حالة اللا تضخم. وبوجه عام، فقد كثر الكلام عن دور الولايات المتحدة بصفتها محركا للنمو في اقتصادات العالم. غير أن حكومة الولايات المتحدة تقول بقوة إنه لا ينبغي للبلدان أن تعتمد على التصدير للولايات المتحدة كمورد رئيسي للنمو، وإنما ينبغي لها بدلا من ذلك أن تنوع أسواق صادراتها بإيجاد أسواق إقليمية وبالاتجار فيما بين البلدان النامية.

١٩ - **السيد أوكونيل**: قال إن مثال أمريكا اللاتينية يعطيه في الواقع إحساسا بالتفاؤل إذ أن التدابير التي اتخذتها للخروج من أزمة الثمانينيات قد أعدتها للصمود أمام أزمة عام ١٩٩٥. ولذلك فهو يفضل مقارنة الحالة الراهنة بفترتي السبعينيات والثمانينيات لا بفترتي العشرينيات والثلاثينيات.

٢٠ - وأضاف أن الولايات المتحدة لا تزال تعتبر "المشتري كملاذ أخير" لاستيعاب الصادرات من بقية العالم، غير أنه من المطلوب وجود نموذج أكثر توازنا للنمو، مع زيادة النشاط في اقتصادات أوروبا الغربية واليابان. والكثير من عدم الاستقرار الذي يشوب أسعار الصرف في الوقت الحالي مرجعه عدم الاستقرار فيما بين تلك الاقتصادات الرئيسية الثلاثة.

٢١ - وقال إن الأسواق في جنوب - شرق آسيا تتميز بدرجة عالية من التكامل، ولذلك فقد انتقلت العدوى داخل هذه المنطقة عن طريق التجارة. غير أنه لا يزال من السابق لأوانه جدا معرفة إن كان نظام التجارة العالمي سيتمكن من الصمود للضغوط الحمائية حيث أن البلدان الآسيوية في جنوب - شرق آسيا لم تقم بعد بزيادة صادراتها.

٢٢ - وأخيرا أعرب عن موافقته على أنه يوجد بالفعل هيكل مؤسسي قوي، وإذا كانت الآراء غير مجتمعة على التشخيص فإن كل الأطراف متفقة على أن الأزمة أزمة عالمية، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تتم الاستفادة من الأجهزة المؤسسية.

٢٣ - **السيد إسلام**: قال إن طول الأزمة وعمقها سيتوقفان على استجابة السياسة والأسواق لها. وأضاف أن الإجراء المعتاد هو ملء المضخة النقدية بالنقود، وهذا أمر بدأ يحدث بالفعل. أما الرأي القائل بأن الولايات المتحدة ستمر بحالة انكماش في عام ١٩٩٩ فليس رأيه هو وحده؛ فتنبؤات بيوت الاستثمار في شارع وول

تشير بالفعل إلى أن ذلك سيحدث. ويجب أيضا توقع تخفيض سعر الفائدة بقدر كبير. واليابان تمر فعلا بأزمة تقليدية في معدل السيولة ولا تزال تعاني من التضخم. ومن رأيه أن الأحوال في عام ١٩٩٨ تماثل كثيرا الأحوال التي سادت في عام ١٩٢٨، إلا أن من غير المحتمل أن يعيد التاريخ نفسه بصورة تامة. والقلق البالغ إزاء الأزمة المالية يعتبر أنباء سارة في واقع الأمر لأن من المحتمل أن يحفز الحكومات والمنظمات الدولية على اتخاذ إجراءات.

٢٤ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال، في الختام، إن الأزمة الحالية أزمة صميمية ولذلك فإن الأمر يتطلب استجابة قوية لها على الصعيدين العالمي ومتعدد الأطراف.

علقت الجلسة في الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت في الساعة ١١/٥٠

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي (تابع)(A/53/60، A/53/62، A/53/69، A/53/185)

(ب) **تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)** (A/53/228، A/53/398)

(د) **أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)** (A/53/373، A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311)

٢٥ - **السيد باولز** (نيوزيلندا): قال إن بلده يمارس الاتجار على مستوى مرتفع مع جيرانه في آسيا، وإن نسبة كبيرة من صادراته تتكون من السلع الأساسية. وكان من نتيجة ذلك أن تأثره كان كبيرا بالأزمة المالية، إلا أنه وجد أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذت طوال العقد الماضي قد جعلت اقتصاده أكثر مرونة وأقدر على الصمود أمام العاصفة الحالية. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتضافر في العمل من أجل إيجاد علاج طويل الأجل لعدم استقرار الأسواق المالية. وإن إصلاح السياسة الداخلية أمر جوهري بطبيعة الحال، غير أن الأزمة تثير أيضا مسائل صميمية حول تقلب تدفقات الأموال وحول ملاءمة الهيكل المالي الدولي الحالي. ومن المطلوب مراعاة التوازن الدقيق في إصلاح النظام المالي للقضاء على الذعر بغير مبرر ولكن أيضا لتلافي مخاطر إنقاذ المقرضين الذين لم يولوا الاعتبار الكافي لعناصر الخطر. ولقد وجه النقد مرارا لصندوق النقد الدولي، ويمكن، على ضوء الأحداث، التشكيك في بعض سياساته. غير أنه ينبغي عدم التهوين من شأن ضخامة المهمة التي يواجهها. ووفده يرى أن من المفيد كفالة تلقي صندوق النقد الدولي ما يحتاجه من دعم وموارد لتنفيذ وظائفه.

٢٦ - ونصح بأن يعاد النظر بإمعان في مسألة مشاركة مصارف التنمية في تقديم قروض كبيرة تدفع بسرعة إذا كان من شأن هذا الإقراض تعريض العمليات طويلة الأجل للخطر. ونظرا للضغوط التي تتعرض لها موارد مصارف التنمية، يتعين اتخاذ تدابير لكفالة سلامتها المالية وتوافر ما يكفي من أموال لأنشطتها الأساسية. وقد يستلزم الأمر أن يتحمل المقترضون بعض الزيادة في التكاليف، بشرط أن يتم تقاسم هذا العبء بصورة منصفة وأن يفي كل المتبرعين بالتزاماتهم الخاصة بإعادة التغذية. كما أن السياسات المتعلقة باستيفاء الشروط التي تتبعها المؤسسات الإنمائية يجب أيضا أن تكون قائمة على معايير يتم تحليلها بصورة سليمة، بما في ذلك أخذ

نواحي الضعف الاقتصادية والبيئية بعين الاعتبار، لا سيما في حالة الدول النامية الجزرية الصغيرة. ووفده يتطلع أيضا إلى قيام حوار مفتوح وبناء حول عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تناقش فيه الحكومات موضوع تمويل التنمية.

٢٧ - وذكر أن نيوزيلندا تعترف بالضغط الذي تتعرض له أفقر بلدان العالم من جراء الديون بمستوياتها التي لا يمكن تحملها. ويمكن عمل الكثير في هذا الشأن إذا حررت الأموال التي تستعمل حاليا لخدمة الديون وأنفقت على الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجال الصحة والتعليم. وأشار إلى أن كل ما تقدمه نيوزيلندا من معونة إنمائية رسمية يقدم في صورة منح. ونيوزيلندا ترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعتقد أن من المهم الإسراع بتلك العملية. وهي تفضل الأخذ بنهج مرن تدرس فيه كل حالة على حدة في تحديد معايير استيفاء الشروط ومستوى التخفيف من الديون الذي يعتمد.

٢٨ - وختاما، أعرب عن أمل وفده في أن تجبر الأزمة الاقتصادية المجتمع الدولي على إمعان النظر بصفاء جديد في تلك القضايا والحلول اللازمة لها.

٢٩ - **السيد كمال** (باكستان): قال إن المجتمع الدولي ولئن كان قد توصل إلى توافق آراء حول التنمية التي محورها البشر، فقد تخلف عن توفير الموارد المالية التي تتكافأ مع تحقيق ذلك الهدف، بل أن الواقع يشير إلى أن الموارد المخصصة للتنمية قد انخفضت. ومنذ أوائل التسعينيات توصف التدفقات المالية الخاصة بأنها ترياق للتنمية الاقتصادية، ولكن تلك الموارد تتركز في عدد قليل نسبيا من البلدان. كما أن الأزمة الأخيرة كشفت عن أنها موارد متقلبة ولا يمكن إلى حد كبير الركون إليها.

٣٠ - وأضاف أن الانشغال بالأزمة المالية ينبغي ألا يشتت الانتباه عن معالجة الحالة القائمة في أفريقيا بالذات. فإلحاح الحاجة إلى تقديم التمويل الإنمائي لأفريقيا أشد منه في أي وقت مضى. وعبء الديون الواقع على أفريقيا يستنزف مواردها الضئيلة، ولم تكن مبادرات التخفيف من الديون ذات فعالية في حل مشاكل ديون البلدان النامية. وسيتطلب الأمر القيام بمبادرة شاملة عالمية ولذلك فإن وفده يؤيد كل التأييد اقتراح منظمة الوحدة الأفريقية الداعي إلى التوصل إلى اتفاق دولي لإلغاء كامل رصيد الديون المستحقة على أفقر بلدان أفريقيا في غضون فترة قصيرة معقولة.

٣١ - وأشار إلى أن البلدان النامية اقترحت في مناسبات عديدة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وبعد أن اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٧٩/٥٢ بدأ بالفعل اتخاذ خطوات نحو تنظيم ذلك المؤتمر. وينبغي للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بإعداد توصيات بشأن شكل المؤتمر المزمع ونطاقه وجدول أعماله أن يشدد على أن المؤتمر ينبغي أن يتناول بصورة متكاملة قضايا النظام النقدي الدولي والوصول إلى الأسواق والتنمية، مع التركيز خاصة على أفريقيا.

٣٢ - **السيد شين غوفانغ** (الصين): قال إن وفده يأمل أن يقوم الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية الذي سينشأ بموجب القرار ١٧٩/٥٢ بتوجيه المناقشات حول قضية تمويل التنمية إلى مسار أكثر اتساما بالصبغة

العملية يتوخى فيه تحقيق نتائج. وأشار إلى أن البلدان النامية لم تشهد لبعض الوقت كثيرا من التحسن في البيئة الخارجية غير المواتية، وفي الوقت ذاته فإن الإيقاع السريع لعملية العولمة وضع أمامها تحديات جديدة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء لبث حيوية جديدة في التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية لأنه سيحقق مصالح الجميع في خاتمة المطاف. وينبغي أن تتركز المناقشات بشأن تمويل التنمية على التعاون الحكومي الدولي. ولئن كان على كل بلد أن يحقق تنميته معتمدا على قواه وموارده الذاتية فإن المناقشات في محفل الأمم المتحدة يمكن أن تركز على الإجراء الدولي الذي يمكن اتخاذه، فهناك بلدان نامية عديدة تعجز ببساطة عن الوفاء باحتياجاتها الإنمائية اعتمادا على الموارد المحلية.

٣٣ - وأضاف أنه ينبغي الاعتراف بأهمية الأموال الخاصة، مع الاعتراف أيضا بقيودها ومخاطرها المحتملة. فتدفقات الأموال الخاصة، التي يحدوها تحقيق الربح، تتحاشى في كثير من الأحيان البلدان التي هي في أشد الحاجة إليها. وفي أغلب الأحوال، لا تذهب الأموال الخاصة إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في البلدان النامية. كما أن طابع المضاربة وعدم الاستقرار الذي تتسم به يمكن أن يؤدي إلى وقوع أزمات مالية ونقدية قد تجلب على البلدان النامية خسائر فادحة. ولذلك يجب تعزيز الاستقرار المالي والنقدي العالمي.

٣٤ - وذكر أن مبادرة الديون لصندوق النقد الدولي ولئن كانت مبادرة محمودة، فلا يزال الشوط بعيدا أمام حل أزمة الديون الخارجية. ويجب على المنظمات الدولية والبلدان الدائنة أن تسرع بخطى تنفيذ المبادرة وأن تقدم الدعم للبلدان التي تأثرت بالأزمة المالية الأخيرة.

٣٥ - وذكر أن الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية ينبغي أن يجري استعراضا شاملا لمختلف قنوات التمويل الإنمائي وأن يركز على حشد الإرادة السياسية لعكس اتجاه الهبوط الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجيع توجه مزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى عدد أكبر من البلدان النامية، وإجراء تحليل شامل لعمليات أسواق المال الدولية، وتعزيز آليات الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات، وإيجاد حل نهائي لمشكلة ديون البلدان النامية.

٣٦ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): قال إن المناقشة الدائرة حاليا حول تمويل التنمية تنهض دليلا واضحا على الدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولقد انتقلت مناقشة القضايا المالية والنقدية في الثمانينيات من الأمم المتحدة إلى مؤسسات بريتون وودز التي كان يتوفر لديها قدر كبير من الدراية التقنية رفيعة المستوى؛ غير أن تلك الدراية التقنية لم تستطع تحديد أفضل طريقة لمعالجة الآثار السياسية والاجتماعية المترتبة على الحالة المالية الدولية. وإن الهدف النهائي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي هو تشجيع التقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات أفضل للمعيشة في ظل حرية أوسع. وهذه الجوانب الجوهرية للتنمية تتطلب بطبيعة الحال موارد مالية. وفي هذا العالم الذي يتزايد ترابطا يحتاج تمويل التنمية إلى قيام عمليات تشارك وتجميع الموارد لكي يتسنى تحويلها من مواقع التخمة إلى مواقع الحاجة. والتنمية تحتاج إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية والاتصال والتعليم والصحة فضلا عن النمو الاقتصادي المستدام. ويجب عكس اتجاه الهبوط المستمر الحاصل منذ عام ١٩٩٢ في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المصنعة. وبينما توفي هولندا وبلدان الشمال بالتزاماتها في هذا الشأن، فإن متوسط هذه المعونة المقدمة من بلدان منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يقل عن ثلث الهدف المتفق عليه بواقع ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٧ - وأوضح أن الطفرة في تدفق الموارد إلى البلدان النامية أثناء التسعينيات كانت تتكون برمتها تقريبا من تدفقات أموال خاصة ذهبت إلى عدد صغير نسبيا من البلدان. وكما أثبتت الأزمة المالية الآسيوية فإن البلدان النامية التي تلقت تدفقات الأموال الخاصة لم تحالفها كلها الحكمة فتتجنب الركون إلى تلك الأموال في تمويل خططها الإنمائية. وبالنسبة لأفريقيا، التي لم تتعرض بعد الاقتصادات الضعيفة فيها للعدوى الاقتصادية, يحتاج الأمر إلى قيام عملية تشارك عالمية في تصميم السياسة وتنفيذها لإقامة هيكل مالي دولي يوفر لجميع الاقتصادات - المتقدم النمو منها والنامي - حماية أفضل بالتضافر في العمل مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف.

٣٨ - وقال إن أزمة الديون الخارجية، التي تبدو على أشدها في أقل البلدان نموا، ومعظمها في أفريقيا، تحتفظ بالجهود الإنمائية لتلك البلدان كرهينة من جراء التكاليف الباهظة لخدمة الديون، وتبقي الأجيال المقبلة من مواطنيها في عبودية مستمرة لعبء الديون. وقد ساهمت الحلقة المفرغة للمديونية في عجز معظم البلدان النامية عن محاولة مواصلة تنفيذ برامج التكيف الهيكلي خوفا من القلاقل الاجتماعية. وختاما، دعا إلى توخي مزيد من السرعة في تنفيذ مبادرة صندوق النقد الدولي للديون كما دعا الحكومات والزعماء إلى إبداء الإرادة السياسية لتسهيل تمويل التنمية وحل أزمة الديون الخارجية.

٣٩ - **السيد بيتي** (المراقب عن سويسرا): قال إن سويسرا تشاطر تماما نواحي القلق التي عبر عنها الأمين العام في تقريره عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/53/373). وقد أبرزت التطورات الأخيرة الحاجة إلى إطار فعال للعمل من أجل معالجة أزمة الديون. ولقد منحت سويسرا حتى تاريخه تخفيف ديون لنحو ٢٠ بلدا بموجب برنامج ثنائي خاص.

٤٠ - وأضاف أنه تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أن سويسرا تشعر بالقلق بشأن عدد من قضايا التمويل يعمل على تخريب تنفيذ مبادرة الديون. فأولا، سيؤدي عدم كفاية التمويل إلى فرض معوقات مالية ذات نتائج سلبية على مبادرة الديون. وحث البلدان المتبرعة التي لم تف بعد بالتزامها للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أن تفعل ذلك. وثانيا، فإن عملية تحديد استيفاء شروط الحصول على تخفيف الديون عملية شديدة البطء، ولقد زكت سويسرا تمديد فترة الطلب لسنتين. أما المدد الأقصر من ذلك فينبغي أن تكون الاستثناء لا القاعدة، بحيث لا تنطبق إلا على البلدان التي تعتبر مستويات أدائها في مجال الإصلاح مرضية.

٤١ - وثالثا، من الجوهري أن تقوم البلدان الدائنة نفسها بدور أقوى في عملية تحليل استراتيجية الديون. وتحقيقا لهذه الغاية، قام بلده، بالاشتراك مع الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة، والنمسا، بتشغيل برنامج لبناء القدرات وإدارة الديون، اتسم تنفيذه بالنشاط الشديد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٨.

٤٢ - وشدد على أن مبادرة الديون ما هي إلا تدبير استثنائي ومؤقت يرمي إلى تعزيز تنفيذ سياسات اقتصادية عملية ودائمة بغية القضاء على الفقر. وأعلن التزام سويسرا بتلك العملية، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان المثقلة بالديون التي يتوفر لديها الاستعداد لإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية أساسية للخروج من المأزق.

٤٣ - **السيد خوميز** (نيكاراغوا): قال إن عجز بلده عن خدمة ديونه دون تعريض نموه الاجتماعي والاقتصادي للخطر أثبت أن المستوى الحالي لتمويل الاقتصاد لا يفي بمتطلبات النمو والمنافسة. وبعد أن قدم عرضا موجزا لأزمة الدين المحلي، أشار إلى أن بلده حول اهتمامه إلى تنفيذ اتفاق مع صندوق النقد الدولي يقوم على إجراء عمليات تصحيح في المجال المالي وإصلاحات هيكلية. وعلاوة على ذلك أعادت نيكاراغوا جدولة خدمة ديونها على مدى سنتين بالاتفاق مع أعضاء نادي باريس.

٤٤ - وأعلن أن نيكاراغوا تحتاج إلى الدعم لكي تفي بالتزاماتها وتلبي الاحتياجات الاجتماعية وتحديث وتبسيط جهازها الإنتاجي من أجل التنمية المستدامة لقدرتها على المنافسة والاندماج في الأسواق الدولية. ولئن كان عبء ديون نيكاراغوا قد انخفض إلى ما يربو قليلا على نصف مقداره في عام ١٩٩٠، فلا يزال الاقتصاد يعاني من مشاكل السيولة على المدى القصير والملاءة على المديين المتوسط والطويل. وقد أدت برامج التكيف الهيكلي وسياسات التقشف المحلية إلى فرض كلفة اقتصادية باهظة على السكان. وبرامج التكيف الهيكلي الحالية، على ضرورتها، لا تكفي لتحقيق النمو الاقتصادي بمستويات مستدامة من أجل تخفيف حدة الفقر ووقف اضمحلال الموارد الوطنية.

٤٥ - وأشار إلى أن خدمة الديون الخارجية تمثل ٤٠ في المائة من قيمة الصادرات، وأن الفقر وصل إلى مستويات عالية غير مسبوقة، في حين أن مستويات الاستهلاك والاستثمار الفرديين آخذة في التدني. ولقد وقعت نيكاراغوا وغيرها من البلدان النامية المثقلة بالديون في مخالب حلقة مفرغة من التفسخ الاقتصادي، ولن يتم قبل مرور أكثر من جيل العودة إلى مستوى المعيشة الذي كانت نيكاراغوا تتمتع به في السبعينيات.

٤٦ - **السيد رحمة الله** (السودان): قال إن أفريقيا لا تزال تعاني عبئا ثقيلا من الديون، وهو عبء آخذ في الزيادة بمعدل يدعو إلى الانزعاج، حيث بلغت مديونية القارة مبلغ ٣٢٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥، أي نسبة ٦٥,٣ في المائة من قيمة الصادرات الأفريقية. ولقد أضعف تراجع عائد الصادرات قدرة البلدان الأفريقية على سداد الديون وأفضى بالتالي إلى تراكم المتأخرات وارتفاع خدمة الديون. وأعرب عن الخشية من أن تفضي أزمة الأسواق المالية الراهنة إلى زيادة انخفاض الأموال المتاحة لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا التي يوجد ٣٣ منها في أفريقيا.

٤٧ - وأعلن أن السودان ينهض بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي رغم ما يواكب ذلك من مخاطر سياسية ومعاناة اجتماعية ورغم الحصار الاقتصادي القاسي المفروض عليه. ولقد تحققت نتائج ملموسة تثبت جدية بلده في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وفي الوفاء بسداد الالتزامات المالية المستحقة عليه وفي العمل على تطبيع علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين. ولقد اعترف تقييم مجلس إدارة صندوق النقد الدولي للاقتصاد السوداني المنشور في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بهذه الجدية، حيث جاء فيه أن مستويات النمو

الاقتصادي الحقيقي، والتضخم، والأداء المالي وأداء القطاع الخارجي، تتمشى مع التقديرات الأولية أو تتجاوزها، وأن برنامج عام ١٩٩٨ يمثل نقلة واضحة تميزه عن محاولات الإصلاح السابقة.

٤٨ - وقال إن وفده يشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه في تقريره (A/53/373) بشأن بطء تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويوافق معه على ضرورة إعادة النظر في منهجيتها المعقدة. ولتعجيل تنفيذ تلك المبادرة ينبغي تنفيذ جميع المقترحات الواردة في الفقرة ٦٧ من تقرير الأمين العام.

٤٩ - وأعرب عن أمله في اعتماد استراتيجية شاملة ومتكاملة لحل أزمة الديون، لتمكين البلدان النامية من المشاركة في التنمية وفي المجتمع الدولي.

٥٠ - **السيد تودجينو** (بنن): قال إن المدخرات الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية ولئن كانت تشكل المصادر الرئيسية لتمويل التنمية، فإنه من الصعب أحيانا تعبئة المدخرات المحلية من أجل الاستثمار. ومن شأن زيادة تدفقات الأموال الخاصة، مشفوعة بنقل التكنولوجيا، أن تحفز النمو الاقتصادي المستدام الذي يشجع, بدوره، مثل تلك المدخرات.

٥١ - وأشار إلى أن بلدانا أفريقية كثيرة احتاجت في عام ١٩٩٨ إلى موارد إضافية مالية لتعويض الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية في آسيا. وحسب ما يبينه تقرير الأمين العام، فإن صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى أفريقيا منخفضة نسبيا بالمقارنة بمثيلتها إلى آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مدار العقد الماضي. وأفريقيا تقف على الهامش بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي. ولذلك فما له أهميته الحاسمة أن تعمد البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، إلى اجتذاب الأموال والاستثمارات، وعليها في ذلك أن تولي أولوية عليا لتشجيع الديمقراطية والشفافية وحسن الإدارة ومكافحة الفساد وإنشاء الهياكل الأساسية وهيكل قانوني سليم وصون السلام والمحافظة على استقرار المؤسسات الوطنية.

٥٢ - وتساءل كيف يمكن التوفيق بين أهداف التنمية ودافع الربح، وعن التدابير التي يمكن اتخاذها للحيلولة دون أن يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة غرق البلدان الفقيرة في مستنقع الديون. وقال إنه إزاء عدم استقرار التدفقات المالية الدولية فإن وفده يعتقد أن الاقتراح المقدم من لجنة التخطيط الإنمائي بشأن إنشاء آلية دولية لرصد تدفقات الأموال والاستثمارات الخاصة اقتراح جدير بالنظر المتمعن على الصعيد المناسب.

٥٣ - وذكر أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي هي حاليا البلدان الرئيسية المساهمة في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية: وكانت الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا هي البلدان المتبرعة الوحيدة التي حققت هدف الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧. ويريد وفده أن ينتهز هذه الفرصة لدعوة البلدان المتقدمة النمو الأخرى لكي تفي بالكامل بالتزامها بزيادة حجم الموارد المتاحة لتمويل التنمية.

٥٤ - وقال إن الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن تزاد زيادة كبيرة من أجل تمكين البرنامج من تنفيذ مهمته الأساسية في تمويل العمليات وتنسيق الأنشطة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - وأعرب عن تأييد وفده للتوصية الواردة في "خطة للتنمية" داعية إلى توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك يجب القيام بأعمال تحضيرية ضافية للنظر على مستوى حكومي دولي رفيع في موضوع تمويل التنمية. وتؤيد بنن الدراسة المتعمقة التي سيجريها الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢.

٥٦ - وقال إن بعض التدابير اتخذ لتخفيف عبء ديون البلدان النامية, إلا أن تلك التدابير اقتصرت على بعض البلدان المحظوظة. ولا يزال يتعين عمل الكثير من أجل البلدان الفقيرة التي تكافح بنية طيبة من أجل الوفاء بالتزاماتها الخاصة بخدمة الديون رغم ما تواجهه من صعاب باهظة. وبنن على ثقة من أنه يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية إذا أبدت حكومات المنطقة مزيدا من التضامن والإرادة السياسية.

٥٧ - **السيد غوغليلميللي** (فنزويلا): قال إن الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية الذي سينشأ خلال الدورة الحالية ينبغي أن يحدد بارامترات النظر في أحد أهم البنود المدرجة في جدول الأعمال الدولي. فقيام أساس اقتصادي ومالي دولي متين يوفر المساعدة الكافية والمستدامة شرط أساسي لتقديم المساعدة الإنمائية المناسبة.

٥٨ - وأضاف أن النظر في موضوع تمويل التنمية يجب أن يكون له جدول أعمال عريض يشمل أهم جوانب التعاون الدولي من أجل التنمية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفق الأموال الخاصة وإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وإيجاد مصادر مشتركة لتمويل التنمية.

٥٩ - وأوضح أن تمويل التنمية مسألة تحظى بأهمية محورية لدى بلدان مثل فنزويلا، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق الموفق للاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الاستراتيجيات المتصلة بإمكانية الوصول إلى مصادر مستقرة ومثمرة للتمويل تفسح المجال للحكم الديمقراطي وتضمن للمشاريع الإنمائية الاستمرار. وقال إن وفده يعتقد أنه يلزم القيام، داخل إطار المؤسسات متعددة الأطراف لاتخاذ القرار، بتكوين موقف يعبر عن الدور الحالي للمنطقة وما لها من إمكانيات للمشاركة في الاقتصاد الدولي. ويلزم القيام بمبادرات ومواصلتها لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وضمان تجديد موارد مؤسسات التمويل الإنمائي ومبادرة الديون التابعة لصندوق النقد الدولي. ويجب أن تكون الأمم المتحدة هي أعلى محفل سياسي لمناقشة ودراسة القضايا الهامة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي مثل تمويل التنمية، فضلا عن إعادة تشكيل هيكل التمويل الإنمائي.

٦٠ - وأضاف أن الأزمة المالية الأخيرة ترتبت عليها نتائج واسعة النطاق لحقت آثارها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. والقاسم المشترك للأزمات المالية هو أثرها على النمو الاقتصادي والتنمية. ولذلك فإن فنزويلا تدعو المؤسسات المالية الدولية إلى تعزيز دورها في رصد استقرار النظم النقدية والمالية الدولية عن طريق تقوية آليات الإنذار المبكر وعن طريق ما لديها من قدرة على مساعدة البلدان المتأثرة بالأزمة الاقتصادية.

٦١ - وأوضح أن مظاهر العولمة قد أثبتت نواحي النقص التي تشوب النظام المالي والنقدي الدولي الذي يخضع لسيطرة المجموعات المالية القوية وتشترك فيه هيئات مثل وكالات تقييم المخاطر. وفنزويلا على اقتناع بأن مناقشة المسائل المالية والنقدية الدولية يجب أن تحتل مكانا ثابتا في جدول أعمال الأمم المتحدة لتشجيع تبادل الآراء بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٦٢ - وقال إن فنزويلا تأثرت أشد التأثر بانخفاض أسعار السلع الأساسية. وبالنظر إلى كبر مساهمة صناعة النفط في الإيرادات الضريبية, وجدت حكومة فنزويلا أن من اللازم تنفيذ سلسلة من التدابير النقدية والمالية الصارمة بقصد التحكم في النفقات وموازنة الحسابات النقدية والمالية. كما أن فنزويلا يخالجها شديد القلق لعبء الديون الخارجية الباهظ الواقع على البلدان النامية ولارتفاع تكاليف خدمة هذه الديون. ولقد حان الوقت لاستطلاع طرائق جديدة ومرنة للسداد من أجل تخفيض ذلك العبء. وعلاوة على ذلك يجب استطلاع صيغ جديدة من شأنها المساعدة على تيسير الشروط المفروضة على البلدان المدينة لكي تفي بالتزاماتها. ويلزم إيجاد بدائل لا تؤثر على البرامج الوطنية بل تفسح الطريق للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠

- - - - -